منهج التأليف الصرفي عند (أحمد فارس الشدياق)
في كتابه (غُنيَــة الطالِب ومُنيَــة الراغِب)

د. محمد علوي أحمد بن يحيى(*)

د. أحمد عبد اللاه عوض البحبح(**)

الملخَّص:

يُعنَى هذا البحث، بإبراز جهود التأليف اللغوي، لدى أحد روَّاد عصر النهضة العربية، ممَّن كان له الأثر البارز في الرقي بالثقافتين: اللغوية، والأدبية، لدى الكثير من شعوب المجتمع العربي، عقب تحرُّرها من سطوة الدولة العثمانية، وسطوة الحملة الفرنسية على مصر–ألا هو (أحمد فارس الشِدياَق).

وقد تناول هذا البحث، دراسة الجانب الصرفي، لأحد مؤلفاته اللغوية، ذات الطابع التعليمي، الذي وسَمَه بـ (غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغب)، وأورد فيه عددًا، من الدروس الأساسية، في: الصرف، والنحو، وحروف المعاني.

ومن خلال دراسة المادة الصرفيَّة، في هذا الكتاب، تبيَّن أنَّ مادته تجاوزت الجانب التعليمي، إلى التوسُّع في الجانب العلمي (التخصصي)، وهو ما جعل مادة هذا الكتاب تفيد الطالب، المبتدئ، والمنتهي (الباحث)، على السواء.

(*) أستاذ الدراسات اللغوية واللسانية المشارك، كلية الآداب–جامعة عدن.

(**) أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية الآداب–جامعة عدن.

مجلة المهرة للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الحادي عشر - جمادى الأولى ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١
ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

Ahmad Fares Al-Shidyaaq's Approach of Morphological Authorship in his book 'Ghuniat At-taleb wa Muniat Ar-ragheb

Abstract :

This research is concerned with highlighting the efforts of the linguistic authorship of one of the pioneers of the Arab renaissance era who has had a prominent impact in the advancement of the two cultures: from the linguistic and literary aspects for many peoples of the Arab community following their liberation from the rule of the Ottoman State and the French crusade over Egypt - (Ahmed Faris Al-Shidiyaaq).

The research has explored the Arabic morphological aspect of one of his linguistic writings, which is of an educational nature titled (Ghuniat At-taleb wa Muniat Ar-ragheb). Moreover, he has listed a number of basic lessons: morphology, grammar and meaning particles.

By studying the morphological material in this book, it has been found that its material has gone beyond the educational aspect, to the expansion of the scholarly (specialist) aspect, which has made the material of this book useful to the student, both the beginner and the researcher alike.

تمهيد:

مَن يسرّح النظر في تاريخ النهضة العربية الحديثة[١]، ولا سيما في جانبيها: الصحفي، واللغوي، لابد من أن يُقرِن بها نشأة المطابع، سواء في سوريا ولبنان، أو في مصر[٢]. ولا تكاد تُذكَر هذه حتى يُستدعَى معهما ذكر مطبعة (الجوائب) [٣]، التي تأسَّست في (الأستانة)، عاصمة الدولة العليَّة (اسطنبول)، وترسَّخت بفضلها مداميك تينك النهضتين.

ولا يكاد يُستدعَى ذكر هذه المطبعة، حتى يُقرَن بها اسم مؤسِّسها، وصاحب السَبق، في نهضتيها: الصحفيَّة، واللغويَّة، بلا منازع (أحمد فارس الشِدياق) [٤]، المولود في قرية (عشقوت)، في (لبنان)، سنة (١٢١٩هـ= ١٨٠٤م)، والمتوفَّى في (الأستانة) سنة (١٣٠٤هـ= ١٨٨٧م)، والذي اتخذ من هذه المطبعة، ثم من جريدته الرائدة، جريدة (الجوائب) [٥]، منبرًا مشرقًا، للارتقاء بذينك المجالين، والتي تركت أثرًا بارزًا، لكل من اشتغل بهما، ممَّن أعقب هذه الحِقبة، حتى عصرنا الحاضر.

جهود (الشدياق) اللغوية من خلال عمله الصحفيّ:

يمكن القول: إنَّ الفضل الرئيس لسُطوع نجم شخصيّة (الشدياق) اللغوية، كان يرجع إلى اشتغاله، بدءًا، بالعمل الصحفي، في جريدته الغرَّاء (الجوائب)!...

(١) بدأت هذه النهضة منذ الحملة الفرنسية على مصر، بقيادة (نابليون بونابرت)، سنة (١٧٩٨م). ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية: ١١٦٩/٤.

(٢) ينظر السابق: ١٢٢٧/٤-١٢٢٨.

(٣) تأسست في أواسط القرن التاسع عشر، في الأستانة (تركيا حاليًا). ينظر السابق: ١٢٢٦/٤.

(٤) هو: أحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق، عالم باللغة والأدب. ولد في قرية عشقوت (بلبنان) سنة (١٢١٩هـ=١٨٠٤م). رحل إلى مصر متلقياً العلم والأدب عن علمائها وأدبائها. سافر إلى مالطة، وإلى عدد من دول أوربا، ثم سافر إلى تونس واعتنق فيها الإسلام، وتسمَّى بأحمد فارس، ثم سافر إلى الأستانة (تركيا)، وأقام فيها بضع سنوات، ثم أصدر بها جريدة (الجوائب) سنة ١٢٧٧هـ، فعاشت (٢٣) سنة. وتوفي بالأستانة سنة (١٣٠٤هـ=١٨٨٧م)، ونقل جثمانه إلى لبنان. من مؤلفاته: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب (اختار مقالاته ابنه سليم)، وسر الليال في القلب والإبدال، والواسطة في أحوال مالطة، وكشف المخبا عن فنون أوربا، والجاسوس على القاموس، والساق على الساق فيما هو الفارياق، وغنية الطالب ومنية الراغب، وغيرها. (ينظر: الأعلام: ١٩٣/١، و: تاريخ آداب اللغة العربية: ٢٦٢/٤، ٢٧٢، و: بناة النهضة العربية: ١٧٧-١٧٨).

(٥) صدرت هذه الجريدة في (١٨٦٠م)، في (الأستانة)، واستمرت إلى (١٨٨٤م). ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية: ١٢٣٩/٤.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

فقد كان العمل الصحفي، إبَّان تلك الحقبة، يهدف، في الأساس، إلى الرُقي بالهويَّة اللغويَّة، لدى الشعوب العربيَّة، ونَفي ركونها إلى تداول اللهجات العاميَّة المبتذلَة، واستعمال الألفاظ الدخيلة، والأساليب الكتابيَّة الركيكة... (١)

وقد حاز (الشدياق) سهمًا وافرًا، من الذَود عن لغة (الضاد)، في تلك الحقبة الحساسة، من تاريخ النهضة العربيَّة؛ إذ انبرى، من خلال مقالاته، التي نشرها تباعًا، على صفحات جريدته، لنقد، وتفنيد، ودفع مظاهر الضعف، التي شابت ألسنة، وأقلام الكُتَّاب العرب، المعاصرين له. (٢)

ولم يقف عند هذا الحد، وإنما ارتقى طموحه، إلى الدعوة إلى إنشاء مَجمَع لغويّ، يضطلع بمهام تعريب، وترجمة العلوم، والمعارف، والمخترعات الغربيَّة الحديثة، إلى العربيَّة؛ بهدف اللحاق بركبها، ومنافستها في مظاهر رقيِّها اللغوي، والعلميّ(٣)... وكان له ما أراد.

إسهاماته التأليفيَّة، في المجالَين: المُعجَميّ، والتصريفيّ:

لم يكد (الشدياق) يتعلَّم القراءة والكتابة، وهو في سن الخامسة من عمره، حتى ظهرت عليه مخايل النجابة، والميل إلى دراسة علوم العربيَّة... فبدأ "ينظم الشعر، وهو في حدود العاشرة، وكان فيه ميل غريزي لقراءة الكلام الفصيح، والتبحُّر في معاني الألفاظ الغريبة، التي يعثر عليها فيما يقرأه من الكتب"(٤).

ولعل هذا الميل الغريزي، هو الذي صرَفه، فيما بعد، إلى التعلُّق بدراسة المعاجم العربية، وعلم الصرف، الذي يُعَدُّ مفتاحها، ومطيَّتها، وفي هذا يقول (د. محمد الزركان): "لقد كانت ألفاظ المعجم

(١) ينظر: الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق: ٤٠-٤١.
(٢) ينظر السابق: ٣٩.
(٣) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩.
(٤) بناة النهضة العربية: ١٧٢، وينظر: رد السهم للشهم: ١٠.

العربي شغله الشاغل، كما كانت كل لفظة يسمعها، تشغله؛ فلا يقبلها على علاَّتها، وإنَّما يردُّها إلى أصل مفهوم"[١].

وتمخَّض عن هذا الجهد الدؤوب، في سَبر أغوار هذه الألفاظ، إنتاج سِفرَين كبيرين، من أهم أسفار الدراسات اللغوية الحديثة، هما: الجاسوس على القاموس، وسرُّ الليال في القلب والإبدال، وقد ألَّفهما في وقت متزامن[٢].

ويعلِّق (إدوَرد فَنديك) عليهما بقوله: "سِرُّ الليال في القلب والإبدال، ط في ٦٠٠ صح، في (القسطنطينية) ١٢٨٤هـ، وهو عظيم الفائدة، لمعرفة اللغة، ومبني على ثلاثة مقاصد، حذا فيه حذو المحكَم لابن سِيده"[٣].

أمَّا كتابه (الجاسوس)، فيعلِّق عليه بقوله: "الجاسوس على القاموس، ط في (القسطنطينية) ١٢٩٩هـ، في ٦٩٠ صح، وهو انتقاد على خطأ (الفيروزآبادي)، في قاموسه المحيط، غير أنَّ كثيرين، من المتأخِّرين، المقلِّدين، لم يرضوا بما وجده (أحمد فارس)، من الخطأ في القاموس، وفي أي الحالات، فإنَّ (الجاسوس) هذا لا يخلو من الفوائد، في كشفه على بعض هفوات الفيروزآبادي"[٤].

إسهاماته في تيسير علوم العربيَّة:

أيُّ نهضة، لأيّ شعب، لا تصاحبها نهضة لغويَّة، هي نهضة مزيفة، ومنقوصة؛ إذ من أهم لوازمها، تطوير دلالات ألفاظها: اللغوية، والاصطلاحية، تطويرًا يؤسِّس لمجتمع مدني، راقٍ في استعمال مفردات لغته. وهذا الإصلاح يبني، بالضرورة، ثقافة أدبيَّة، وعلميَّة، وعقليَّة، تمكِّنها من اللحاق بركَب ثقافات الشعوب الأخرى: شرقًا، وغربًا[٥].

(١) الجوانب اللغوية: ٦٠.

(٢) ينظر السابق: ٣٤.

(٣) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ٤٠٦.

(٤) السابق: ٤٠٦-٤٠٧.

(٥) ينظر: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ٧.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وقد كان هذا الهاجس يؤرّق رواد النهضة اللغويَّة، في العالم العربي، منذ أواسط القرن التاسع عشر، غير أنهم اختلفوا في الأسلوب الإجرائي الناجع، المؤدِّي إلى تحقيق هذه النهضة، ومن أبرز هذه الأساليب:

١- أسلوب نشر (لغة الصحافة)، بين شرائح المجتمع العربي؛ بحيث تكون حلقة الوصل، بين الفصحى والعاميَّة؛ فتجعل من هذه اللغة، لغة سهلة التداول، يستسيغها العامّي، ويراها دانية إلى فهمه، والخاص لا ينكرها، ولا يضيق بها صدرًا(١).

٢- أسلوب (تيسير الكتاب اللغوي)، سواء أفي علم الصرف كان، أم في النحو، أم في البلاغة، أم فيما يُلحَق بها من علوم اللغة؛ على أن يرتكز أسلوب هذا التيسير، على سمات مجدية، تؤدِّي غرضها المقصود، من هذه النهضة اللغوية، لعل أبرزها: العرض الجيّد، والترتيب اليسير، والمقدار الملائم من المادة اللغوية المعروضة، وحذف التفصيلات الكثيرة، والخلافات، وما لا حاجة للتلاميذ به، مع مراعاة مستويات المتلقِّين؛ بأسلوب سهل ويسير، واستخدام الوسائل، وطرائق التدريس الحديثة، والأساليب التربويَّة، والنفسيَّة، واستخدام الفهارس المفصَّلة، والجداول الميسَّرة(٢).

ولم يغفل (الشدياق) عن استعمال الأسلوبين السابقين معًا، بيد أنَّه خصَّ الأسلوب الثاني، باهتمام خاص، تمثَّل في تأليفه مؤلَّفًا في علوم العربيَّة، وسمَه بـ(غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغب- في الصرف والنحو وحروف المعاني) (٣).

وسيتناول هذا البحث دراسة الجانب (الصرفيّ) منه.

(١) ينظر مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ٢٧.

(٢) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ١١٥-١١٦.

(٣) أول طبعاته كانت في القسطنطينية (اسطنبول)، في (٢٧٨) صفحة. (ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ٤٠٧).

المادة الصرفيَّة في الكتاب:

يصنِّف الدارسون المحدَثون كتاب (غُنية الطالب) في ضمن المختصرات، ذات الطابع التيسيريّ، والتعليميّ؛ يقول (جرجي زيدان): "هو كتاب مدرسيّ، في علم الصرف، والنحو"(١)، ويقول أيضًا: "غُنيَة الطالب: في الصرف، والنحو، للتعليم"(٢).

أمَّا (د. حسن منديل) فيصفه بقوله: "أحمد فارس الشدياق، في كتابه (غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغب ١٨٧٧م) استخدم الطريقة التقريرية، سهلة الترتيب، والتبويب، والعَرض"(٣).

وما سبق، في وصف هذا الكتاب، يؤيِّده مؤلِّفه (الشدياق)، نفسه؛ إذ يصفه بأنَّه رسالة "سهلة الترتيب، واضحة التبويب"(٤). ويبيِّن القصد من تأليفه بقوله: "ما المقصود به سوى تسهيل العبارة، على قدر الإمكان، ولا سيَّما لمن كان غريبًا عن هذا اللسان، فإذا تمكَّن الطالب من قواعد اللغة العربيَّة الكلِّية، وأراد بعدها الوقوف على متفرِّعاتها الجزئيَّة، راجع فيها الكتب المطوَّلة، والشروح المفصَّلة"(٥).

غير أنَّ من يُنعِم النظر، في صفحات هذا الكتاب، ولاسيَّما في مادته الصرفيَّة، يجده لم يثبت في وصفه هذا، وإنَّما يجده، في كثير من مواضعه، يجنح إلى التفصيل، وبثِّ الفوائد، والشوارد الصرفيَّة، التي تعكس خبرته الطويلة، والغزيرة، في الاشتغال بهذا المجال، وهذا الأمر يجعل من هذا الكتاب كتابًا

(١) بناة النهضة العربية: ١٨٢.

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية: ١٤٦٢/٢.

(٣) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ١١٧.

(٤) مقدمة (غنية الطالب): ٢. والجدير بالذكر أنَّ مادة هذا الكتاب، عمومًا، ومادته الصرفيَّة، خصوصًا، تعرضت للنقد، من أحد الدارسين المعاصرين للشدياق، وهو (سعيد الخوري الشرتوني)، المتوفَّى في (شرتون)، بلبنان، سنة (١٩١٢م=١٣٣٠هـ)، وصاحب معجم (أقرب الموارد) –الذي ألَّف كتابًا خاصًا بنقد كتاب (غُنيَة الطالب)، وسمَّه بـ (السَّهم الصائب في تخطِئة غُنيَة الطالِب لمحرِّر الجوائب)، غير أنَّ بعض المناصرين للشدياق رد على هذا الكتاب، كـ (يوسف الأسير)، المتوفَّى سنة (١٨٨٩م=١٣٠٧هـ)، برسالة صغيرة، وسمها بـ (رد السهم للشهم). وطُبع هذا الكتيِّب، في مطبعة (الجوائب)، بالأستانة العليَّة، سنة ١٢٩١هـ، في (٥٧) صفحة..

(٥) السابق: ٣.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

يحمل طابعَين: تعليميًّا، وعِلميًّا، على السواء. وسنحاول تجلِيَة هذا الأمر، حينما نحلِّل عددًا من مسائله الصرفيَّة.

اختيـارات (الشديـاق) الصرفيَّـة في (غُنيَـة الطالـب):

لم تكن شخصيَّة (الشدياق) الصرفيَّة، فضلاً عن اللغوية ولِيدة بضعة أيام، أو شهور، أو سنوات، وإنَّما استغرقت عصارة جُلّ عُمره، الذي نذره في خدمة لغة (الضاد)، وكابد من أجل عشقه إيَّاها، أشدّ مكابَدة!... يقول (د. الزركان): "من الجدير أن يُنوَّه بما للشدياق في مباحثه اللغوية من قوة ملاحظة، وجَلَد في الاستقراء، وهو أمر هامّ، في كل بحث علميّ، يضاف إلى ذلك ما وُهِب من قدرة على التحليل، والتأويل"(١).

ويقول في مكان آخر، مقرًّا بغلبَته، في الجانب اللغوي، بشقيه: المعجميّ، والصرفيّ، على الجانبين: النحوي، والأدبي: "لا بُدَّ لنا، من الإشارة، إلى أنَّ الشدياق تفوَّق، في الجانب اللغويّ، أكثر من الجانب الأدبيّ، ثم إنَّ مقدرته في اللغة غلبَت براعته في النحو، ممّا يوجب أن يُعَد من اللغويين لا من النحاة"(٢).

ويمكن القول: إنَّه، بهذا الجهد الفريد، الذي خصَّصه للدرس الصرفيّ، قد أغنى المكتبة اللسانية الحديثة، بالكثير من الآراء الصرفية القيِّمة، التي وُظِّفَت ، فيما بعد، في هذا الحقل المستجد؛ يقول (د. محمد عبد الدايم): "إنَّ الدرس الصرفيّ العربيّ، لم يحظَ بالعناية، التي حظي بها قسيمه النحو العربي، من الدرس اللغوي المعاصر؛ فبينما يوزّع الدرس اللغويّ، القائم على المفاهيم اللغويَّة المعاصرة، كثرة من التطبيقات العربيَّة، للنظرية النحوية، في طورها (التحويليّ التوليديّ)، وجملة من بحوث (لغويّات النص والخطاب)، يقف الصرف بمنأى عن مثل هذه الدراسات.... فقد أهملت النظرية (التوليديّة التحويليّة)

(١) الجوانب اللغوية: ١٦٢.
(٢) السابق: ٥٦.

الجانب الصرفي، في أول أمرها؛ إذ توفَّرت على دراسة المستوى (الفونولوجي)، مع كل من المكوِّن: النَظميّ، والدلاليّ، ولم يتّضح الجانب الصرفيّ للغة، في معالجات النظريَّة، إلاَّ في طورها الثاني، الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف، في إطار النظريّة (التحويليَّة التوليديَّة)" [(١)].

ويجدر بأن يقف الباحثان، على عدد من المسائل الصرفيّة، التي عالجها (الشدياق) في كتابه (الغنية)، ويوضّح موقفه منها. ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- **دمجه عددًا من مسائل الصرف، في ضمن مسائل النحو**

لقد كان الدرس الصرفي، قديمًا، غير محدد المعالم؛ فكانت أبوابه ومسائله ترد مختلطة مع سائر علوم اللغة الأخرى، ويكفي تدليلا على ذلك (كتاب سيبويه)، و(أدب الكاتب- لابن قتيبة)، ونحوهما، ثم أدخلت مسائل هذا الدرس، في مراحل لاحقة، في ضمن الدرس النحوي، وحسب، فكان حد علم (النحو)، عند كثير من نحاة تلك الحقبة، يشمل معه علم (الصرف)، وفي هذا يقول (ابن الحاجب): "اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو، بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف – على ما حكى سيبويه عنهم- هو أن تَبنِي من الكلمة بناء، لم تُبنِه العرب على وزن ما بَنَتْه، ثم تعمل في البناء الذي بنيتَه، ما يقتضيه قياس كلامهم... والمتأخرون على أنَّ التصريف: علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وإمالة، وما يعرض لآخرها، مما ليس بإعراب ولا بناء، من الوقف، وغير ذلك"[(٢)]. و(للفاكهي) كلام شبيه بما ذكره (ابن الحاجب) [(٣)].

(١) نظرية الصرف العربي: ١٦. والطور الثاني للنظرية، هو الذي رافق نشر (تشومسكي) كتابه (مظاهر النظرية النحوية)، سنة (١٩٦٥م)، وفيه أحدث مصطلحًا جديدًا، وسمه بـ(الحالة) Case، وهو توضيح لمصطلح تقليدي، كان يدل، في بعض اللغات، على صيغ خاصة، ببعض الكلمات، التي تختلف كل صيغة منها، باختلاف الحالة التي يكون عليها هذا الاسم، في الجملة. (ينظر: نظرية تشومسكي اللغوية: ١٦٩).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ١١/١.

(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية: ٤٥.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وفي عصر النهضة اللغوية الحديثة، دعا عدد من الدارسين المحدَثِين إلى إعادة ربط بعض المستويات اللغوية ببعضها؛ فطائفة منهم دعت إلى ربط الدرس (الصوتي) بالدرس (الصرفي)، كـ (د. محمد خير الحلواني)، الذي دعا في كتابه (الواضح في علم الصرف)، إلى توسيع ميدان الصرف ليشمل ما اصطُلِح على تسميته، في اللسانيات الحديثة: المورفولوجيا Morphology. [(١)] و(د. ديزيره سقال)، في كتابه (الصرف وعلم الأصوات)، الذي سلك فيه المسلك نفسه.

في حين دعت طائفة أخرى إلى ربط الدرس (الصرفي) بالدرس (النحوي)، وهؤلاء يتصدَّرهم مؤلِّفو الكتب المدرسيَّة، ذات الطابع التعليميَّ، ككتابَي: (هداية الطالب إلى قواعد اللغة العربية)، لأحمد مصطفى المراغي[(٢)]، و(النحو الواضح في قواعد اللغة العربية- للمدارس الثانوية)، لعلي الجارم، ومصطفى أمين[(٣)]، ونحوهما؛ ففي هذين الكتابين، مثلاً، لم يسلك مؤلِّفوها ما سلكه أقرانهم، في هذه المرحلة، من تقسيم كتبهم على قسمين مستقلَّين، أحدهما لدروس الصرف، والآخر لدروس النحو، وإنَّما مازوا كتبهم بخلط دروس كلا المستويين بعضها ببعض، بطريقة مرتَّبة ترتيبًا منهجيًّا.

أمَّا (الشدياق) فقد اتبع في مؤلَّفه، عمومًا، طريقة فصل دروس الصرف، عن دروس النحو، وحروف المعاني. بيد أنَّه، من خلال تأمُّل مباحثه، الصرفيَّة، نجد أنَّه لم يلتزم منهجه هذا، وهو ما يبدو من إدخاله مسائل، في ضمن الدرس الصرفي، وحقُّها أن تكون في ضمن الدرس النحوي، ويمكن توضيحها في الآتي:

١-إدخاله باب (بناء الفعل وإعرابه) في سياق الكلام في بنية الفعل، ويظهر هذا في قوله: "الفعل الماضي يكون مبنيًّا، على الفتح، معلومًا كان، أو مجهولاً، والمضارع يكون مرفوعًا، إذا تجرَّد عن عامل يعمل فيه، فيغيِّره"[(٤)].

(١) ينظر: الواضح في علم الصرف: ٦.
(٢) من طبعاته القديمة التي ظفرتُ بها، طبعته (الثانية)، المطبوعة في (المطبعة الحديثة/القاهرة) في ١٣٤٤هـ= ١٩٢٥م.
(٣) أول طبعة منه كانت في أوائل الربع الثاني، من القرن العشرين. ينظر: الخلاف النحوي: ١١٨.
(٤) غنية الطالب: ٧.

٢-إدخاله باب (الفاعل)، حينما يكون مُضمرًا، في ضمن مسائل الصرف، وأوصلَه بالفعل (ضَرَب)، على أربعة عشر وجهًا.

ولعل هذا الإجراء ترك صدى متقبَّلاً، لدى عدد من الدارسين المحدَثِين، أمثال (د. تمام حسّان)، الذي جعل دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفيَّة العامَّة، التي أطلق عليها (معاني التصريف)، ورأى أن يُعبَّر عنها بـ(اللواصق)، و(الزوائد)، ونحوها، والمعنى الصرفيّ العام الذي يُعبِّر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب(١). بل إنَّه أفرد (الضمير) في قسم مستقل من أقسام الكلمة العربيَّة، التي قسَّمها على سبعة أقسام (٢)، مخالفًا التقسيم الذي وضعه سلَفه، من النحاة للكلمة العربيَّة. (٣)

ووافقه في رأيه هذا (د. محمد عبد الدايم)، الذي اقترح أن تُعالَج مسألة تغيُّر صيغ المبنيّات، كالضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، في ضمن الدرس الصرفي المستقل؛ إذ إنها من وجهة نظره، تغيُّرات صرفيَّة خالصة، تُقَوَّم على وفق الأجناس الصرفية المتصرِّفة(٤).

وعلى الرغم ممَّا يحمله هذا الرأي من بعض الوجاهة، ولا سيما أنَّ لكل من الموصولات الاسميَّة، وأسماء الإشارة، والمضمرات، عمومًا، بِنَى صرفيَّة، كبِنَى الأسماء المتمكِّنة، والأفعال المتصرِّفة-يبدو لي أنَّه يفتقر إلى سِمَة الجَمع والمنِع؛ ذلك أنَّ ما ذُكِر من ألفاظ إنما هي، في حقيقتها، كنايات عن أسماء: جامدة، ومشتقَّة، يُعبَّر عنها بألفاظ، أو حروف، موجزة، ترمز إليها. ولو وُسِّع هذا الباب، الذي

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٨

(٢) ينظر السابق: ٩٠، ١٣٣.

(٣) يُعِدُّ النُحاة (المضمرات) نوعًا من الكنايات، "وإنَّما أُتِي بالمضمرات كلها؛ لضرب من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس... لأنَّك تستغني بالحرف الواحد، عن الاسم، بكماله، فيكون ذلك الحرف، كجزء من الاسم. وأمَّا الإلباس؛ فلأنَّ الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك.... وإنما يزيل الالتباس منها، في كثير من أحوالها، الصفات... والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأنَّ الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلِّم، والمخاطَب، والمشاهدة لهما، وتقدُّم ذكر الغائب، الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم". (شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٣).

(٤) نظرية الصرف العربي: ٢٤-٢٥.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

سلكوه، لدخل فيه كل حروف المعاني؛ لأنَّ فيها من دلالات مباني التصريف، ما لم يغفل عنها النحاة، في مصنفاتهم، وانظر على سبيل المثال، مسألة (العِلَّة القياسيَّة في نصب اسم الحرف الناسخ)، في الكلام عن العلل الثواني، من العلل النحويَّة، التي أوردها (الزجاجي ت ٣٤٠هـ)، وغيره(١)، وكذلك (علة نصب المنادى بأداة النداء)(٢)، ومثله (علة نصب المستثنى بإلا)(٣)، ونحوها.

لهذا يبدو لي أن وضع النحاة هذه الكنايات في باب (الاسم المعرَّف)، الذي هو من مباحث الدرس النحوي، أجدَى وأسلم؛ لكونها تنوب عنه بالخصوص، والحصر.

٣-إدخاله باب (نائب الفاعل)، الذي هو من أبواب النحو، في باب (الفعل المبني للمجهول)، الذي هو من أبواب الصرف.

ويمكن ملاحظة ذلك في قوله: "(تنبيه) الاسم الذي يقع بعد الفعل المجهول، يُعطَى حكم الفاعل، وإن يكن مفعولًا في المعنى، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ..."(٤).

وهذه المسألة يُحمَل حكمُها على ما سبق ذكره؛ فيما يخص إدخال باب (الفاعل) المضمر، في مسألة بنية الفعل. وقد يفضِّل بعض المؤلفين الإشارة إلى ذكر (نائب الفاعل)، من باب توضيح اختلاف بنية الفعل المبني للمجهول، عن الفعل المبني للمعلوم، ونوع المسند إليه فيهما.

٤-إدخاله (لام الأمر)، الجازمة للفعل المضارع، في ضمن مباحث (الصرف)

وممَّا أدرجه في هذا الباب، كلامه في حركة (لام الأمر)، المتَّصلة بالفعل المضارع، في ضمن مباحث علم (الصرف)، على الرغم من أن هذه اللام تُحدِث أثرًا إعرابيًّا في الفعل الذي تدخل عليه،

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤، و: الرد على النحاة: ١٣٥.

(٢) يقول (الأنباري): "ذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه النصب، بفعل مقدَّر، والتقدير: أدعو زيدًا، وذهب آخرون إلى أنَّه منصوب بـ(يا)؛ لأنَّها نابت عن: أدعو، وأنادي". أسرار العربية: ١٧٣.

(٣) نُقِل عن بعض النحويين، أنَّه جعل (إلاَّ) تعمل النصب، في المستثنَى بها؛ بمعنى (أستثني). ينظر السابق: ١٥٦.

(٤) غنية الطالب: ٢١.

وهذا الأثر يدخل في اختصاصات علم (النحو)؛ يقول: "حركة هذه اللام الكسر، و(سُلَيم) تفتحها، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو {**فَلْيستجيبُوا لي وليُؤمِنُوا بي**}[(١)]، وقد تُسكَّن أيضا بعد (ثُمَّ)، نحو: {**ثُمَّ لْيَقضُوا**} ..."[(٢)].

أمَّا من المنظور اللساني، فيمكن عد هذه اللام، لاصقة (سابقة)، تقوم مقام (المورفيم المقيَّد)، الدال على تحويل بنية الفعل المضارع، الدال على الحال، إلى فعل أمر؛ بجعل هذه اللام عنصرا تحويليًّا، من عناصر الزيادة[(٣)]، على الصيغة (التوليديَّة)، وهذه اللاصقة اتصلت بلاصقة (سابقة) أخرى، تقوم أيضًا مقام (المورفيم المقيَّد)، هي حرف المضارعة (الياء) في الأفعال: فَلْيَستجيبُوا، ولْيؤمِنوا، ولْيَقضُوا؛ وهي أيضًا عنصر زائد، حوَّل البناء التوليديّ، لهذه الأفعال، في البنية العميقة، من بنيتها على صورة الماضي، إلى بنية أخرى تدل على الحال، وتُوسَم بالفعل المضارع، التي تُعَدُّ عند اللسانيين (مورفيمًا حُرًّا)[(٤)].

ولأنَّ كل (مورفيم) يُزاد في التركيب، لابد من أن يرتبط ببؤرته (محور التركيب)، فإنَّ بؤرة المركَّب الفعلي (أحد ركني الجملة الفعليَّة)، هنا هي الأفعال: جاب، وأَمِن، وقَضَى، ويمكن تحليل هذا المركب في الآتي:

لام الأمر (عنصر تحويلي) + ياء المضارعة (عنصر تحويلي) + الفعل المجرَّد (عنصر توليدي)

(١) سورة (البقرة): ١٨٦.

(٢) غنية الطالب: ٢٤.

(٣) على الرغم من أنَّ عنصر (الزيادة)، مصطلح يستعمله التوليديون والتحويليون، في المستوى التركيبي، لا أرى أي مانع من أن توظَّف (عناصر التحويل) هذه، في البنى الصرفيَّة أيضًا؛ لوجود نوع شبه، بين مورفيمات الصيغة الصرفيَّة، التي تتألف وحداتها الصغرى من (الحروف)، ومورفيمات السياق التركيبي، التي تتألف من وحداتها الكبرى (الكلمات)!

(٤) يقسِّم اللسانيون (المورفيم) الظاهر، باعتبار بنائه على نوعين: أحدهما–حر Free morpheme، والآخر–مقيد Bound morpheme، ويُقصَد بالأول: الذي يقوم بالمصدر نفسه، من غير الحاجة إلى غيره، في حين يُقصَد بالثاني: الذي لا يقوم بالمصدر نفسه، بل هو في حاجة إلى غيره. (ينظر: اللسانيات–المجال والوظيفة والمنهج: ١١٧–١١٨)، أمَّا من يضيف المورفيم الصفري Zero morpheme، فإنَّما يعتبر، في هذا التقسيم، الجانب الدلالي؛ لأنَّ هذا المورفيم ليس له بنية متصوَّرة، في السطح (المتلفَّظ به)، ومن أمثلته (الضمير المستتر). ينظر: (اللسانيات–المجال والوظيفة والمنهج: ١١٠–١١١، و: دراسات في اللسانيات التطبيقية: ٤٥). ويمكن أن يُحمَل على الضمير المستتر، أي عنصر محذوف من السياق.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

ولعل (الشدياق)، فطن إلى مفهوم (المورفيم المقيَّد)، في مرحلة مبكرة من مراحل تشكل الدرس اللساني الحديث، وهو ما جعله يُدخِل (لام الأمر)، الجازم للفعل المضارع، في الدرس الصرفي؛ بجعله من المورفيمات، التي تختص بالدخول على الفعل المضارع، الذي يُعَدُّ مورفيمه حُرًّا، مستقلاً بذاته، ويسهم في إتمام دلالة مورفيم الفعل.

ب-ميلُه **إلى عرض اختلاف العلماء في عدد من المسائل الصرفيَّة**

على الرغم من أنَّ (الشدياق) قد ترسَّم، في مؤلَّفه هذا، هدفًا واضحًا، هو "تسهيل العبارة على قدر الإمكان، ولا سيَّما لمن كان غريبًا عن هذا اللسان"[(١)]، نجده قد حاد عن هدفه هذا، في أكثر من موضع، واستحسن التوسُّع في ذكر آراء النحاة، في عدد من المسائل الصرفيَّة، نائيًا بذلك عن منهجه (التعليميّ)، الذي كان ينبغي أن يثبت عليه، من مبدئه، حتى منتهاه.

ومن أبرز هذه المواضع:

١-ذكره اختلاف الصرفيين في دلالة (همزة التعدية)

فصَّل (الشدياق) اختلاف الصرفيين، في هذه المسألة بقوله: "هذه الهمزة تكون، غالبًا، للتعدية، نحو: أخرَجَ زَيدٌ عَمرًا، وعن (سيبويه): إنَّ هذه الهمزة تنقل الفعل القاصر، فيصير متعدِّيًا قياسًا، وفي غيره سماعًا، وقيل: إنَّه كلَّه سماعيّ، وقيل: قياسيّ، وفي القاصر، وفي المتعدِّي إلى واحد فقط[(٢)]، وقال (الرضي)، في (شرح الشافيَّة)، لابن الحاجب، عند قول المصنف: وأفعل: للتعدية، غالبًا، نحو: أجلَسْتُه...إلخ. وليست هذه الزيادات قياسا مطَّردًا؛ فليس لك أن تقول، مثلاً، في ظَرُف: أظْرَف، وفي نَصَر: أنْصَر، ولهذا ردَّ على (الأخفش)، في قياس: أظَنَّ، وأحْسَبَ، وأخالَ، على أعلَمَ، وأرَى،

(١) غنية الطالب: ٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:٤/٥٥، ونص عبارته: "هذا باب افتراق (فعَلْتُ وأفْعَلْتُ) في الفعل للمعنى-تقول: دخَل وخرَج وجلَس، فإذا أخبرتَ أنَّ غيرَه صيَّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجَه، وأدخلَه، وأجلسَه...".

وكذا لا تقول: نَصَّر، ولا دَخَّل، وكذا في غير ذلك، من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين...إلخ[(١)]، قلت: يُرَدُّ عليه أنَّ صاحب (العباب) روى: دَخَّل، ونصُّ عبارته: دخَّلَ التمرَ تدخيلاً، إذا جعله في الدَوخَلَة، وتدخَّلَ الشيءَ: دخَّل قليلاً قليلاً (أهـ)[(٢)]"[(٣)].

ولم يكن ليضيره شيئًا لو اختصر هذه العبارة، وقصرها في قوله: "هذه الهمزة تكون، غالبًا، للتعدية، نحو: أخرجَ زيدٌ عَمرًا. وليست زيادة هذه الهمزة قياسا مطَّردًا؛ فليس لك أنْ تقول، مثلاً، في (ظَرُف): أظْرَف، وفي (نَصَر): أنْصَر، وإنَّما يحتاج هذا النوع، من الأفعال إلى النقل عن فصحاء العرب".

٢–ذكره اختلاف الصرفيين حصر أوزان مصادر الفعل الثلاثي

يقول (الشدياق)، في تفصيل هذه المسألة: "فمصدر الفعل الثلاثي لا ضابط له؛ لكثرة أوزانه، وإنَّما يمكن أن يُقال: إنَّ أكثره يأتي على وزن (فَعْل)، و(فُعُول)؛ قال في (المصباح المنير): الثلاثي المجرَّد ليس لمصدره قياس ينتهي إليه بل أبنيته موقوفة على السماع؛ قال (ابن القوطيَّة): أو الاستحسان، وحكى عن (الفرَّاء): كل ما كان من الثلاثي متعدّيًا فـ(الفَعْل)، بالفتح، و(الفُعُول) جائزان في مصدره، لأنهما أختان[(٤)]"[(٥)].

وكان الأحرى به أن يحتفظ بمنهج الكتاب، التعليميّ، ويختصر الكلام، في عبارة واضحة، موجزة، كأن يقول: "فمصدر الفعل الثلاثي لا ضابط له لكثرة أوزانه، وإنما يمكن أن يقال: إن أكثره يأتي على وزن (فَعْل)، و(فُعُول)"، ويحذف عبارة (الفيُّوميّ)، التالية، التي استدل بها على كلامه.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٢/١.

(٢) لم أجد من معجم (العباب الزاخر واللباب الفاخر) للصاغاني، في الشابكة، سوى خمسة أجزاء، مصورة بصيغة pdf، تشمل الكلمات المختومة بالحروف: الهمزة، والسين، والطاء، والغين، والفاء. وليس بينها، مع الأسف، الجزء الخاص بالكلمات المختومة بحرف (اللام).

(٣) غنية الطالب: ٧–٨.

(٤) المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٥.

(٥) غنية الطالب: ١١.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وبدلاً من أن يسرد آراء الصرفيين، في المسألة، كان يكفيه أن يورد عددًا من الأمثلة، التوضيحية، لعدد من مصادر هذه الأفعال؛ فهي أنفع للمتعلِّم، في مثل هذا الموضع.

٣-ذكره اختلاف الصرفيين في (النَسَب إلى المفرد وإلى الجمع)

يقول (الشدياق) مفصِّلاً آراء الصرفيِّين، في هذه المسألة: "إنَّ للمنسوب قواعد كثيرة أهمها: إنَّ البصريِّين لا يرون النَسب إلاَّ إلى واحد الجموع، إلاَّ إذا كان علَمًا، كـ(أنبار)، علَم لبَلدة، و(فرائض)، علَمًا للعِلم المشهور، وأنْ يُغلَّب على شيء حتى يُلحَق بالعلَم عليه، كـ(أنصاريّ)، جمع (ناصِر)، أو (نَصِير)، وأن تُقصَد النسبة إلى اللفظ، كـ(شُعُوبيّ)، قال (ابن بَرّي): كونه لا يُنسَب إلى الجَمع، قولُ البصريِّين، وهو المشهور، وخالفهم الكوفيُّون؛ فجوَّزوا النَسَب إلى الجمع مُطلقًا، كذا في (شرح دُرَّة الغوَّاص- للخفاجي)[(١)]. فكن على هذين الإمامين من المترجَمين؛ فإنَّ هذه الفائدة، الجليلة، خلَتْ عنها صُحُف الصرفيِّين".[(٢)]

ويبدو أنَّه كان الأجدر به، أن يكتفي بالإشارة، إلى أنَّ النِسبة إلى الجَمع تكون بإفراده، إلاَّ في الحالات الخاصة، التي ذُكِرَت في كُتُب الصرفيين، ثم يعطِف على ما ذكره، بأنَّ طائفة من الصرفيِّين أجازت النسبة إلى الجَمع، مُطلَقًا، ويستشهد بعدد من الأمثلة الفصيحة، وحسب.

أمَّا حَضُّه على الأخذ بقول (ابن برّي، ت ٥٨٢هـ)[(٣)]، و(الشهاب الخفَاجي، ت ١٠٦٩هـ)، فلم يبيِّن قصده تمامًا، من (الفائدة الجليلة)، التي نقلها عنهما؛ أهي مسألة الخلاف في جواز النسبة إلى الجمع، مطلقًا، أم نسبة هذا الخلاف إلى: البصريين، والكوفيين؟!

فإن كان قصده نقل تفصيل هذه المسألة، فهي مبثوثة في مؤلَّفات كثير من النحاة، والصرفيين، سواء في كتب المتقدمين منهم أو المتأخرين[(٤)].

(١) شرح دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخَوَاص: ١٩٨-١٩٩.

(٢) غنية الطالب: ٤٤.

(٣) ينظر: حواشي ابن برّي وابن ظفر على دُرّة الغوّاص في أوهام الخوَاص: المسألتان: (١٩٧)، و (١٩٨): ١٩٢-١٩٣.

(٤) ينظر (على سبيل المثال): شرح المفصل: ٦/٩-١٠، و: شرح الكافية الشافية: ١٩٥٨-١٩٥٩، وهمع الهوامع: ٦/١٧٠-١٧١.

أمَّا إن كان يقصد نسبة هذا الخلاف إلى نحاة المصرَين، فأغلب الظن أنَّه لم يَجِد عن الصواب(*).

جـ–إبراز **آرائه الخاصة في عدد من المسائل الصرفيَّة**

لم يكن (الشدياق)، في مواضع كثيرة، من كتابه هذا، مقلِّدًا، وسارِدًا، مَحضًا، لآراء أسلافه من الصرفيين، كما هي عادة الكثير من معاصريه، وممن سبقه، في هذا المجال، وإنَّما كان يميل، في أكثر من موضع، إلى إبراز عصارة قراءاته الواسعة، التي أنتجت، فيما بعد، آراء متفرِّدة، تشهد له بعلوّ كَعبه، في الجانب الصرفيّ... من هذه الآراء، على سبيل المثال:

١–ميله إلى إضفاء دلالة خاصة، بصيغة الفعل الثلاثي، المزيد بألف المفاعلة

من الدلالات المشهورة، لصيغة الفعل الثلاثي، المزيد بألف المفاعلة (فاعَلَ)، دلالته على اشتراك طرفين، أو أكثر، في إحداثه، بيد أنّ (الشدياق)، رأى أنْ يُضيف إلى هذه الدلالة، جَعْل المسند إليه، المتقدِّم في الرتبة، هو البادئ بإحداث الفعل؛ يقول: "يكون للمشاركة؛ وهو أن يشترك اثنان فصاعدًا، في فعل؛ فيفعل أحدهما بصاحبه ما يفعله الآخر به، لكنَّ المبتدئ بالفعل هو الأول، الذي يلي الفعل، وقد يكون بمعنى الثلاثي، نحو: سافَر، فإنه بمعنى السَفَر، وقاتلهم الله: أي قتَلَهم، وللمغالبة، نحو: ماجَدَ، وفاضَلَ؛ تقول: ماجَدَ زيدٌ عَمرًا فمجَدَه، أي: غَلَبه في المِجد، وفاضله ففَضَله، أي: غَلَبه في الفضل".(١)

ولعله استند، في اختياره هذا الرأي، إلى رأي ،(الجاربردي، ت٧٤٦هـ)، و(زكريا الأنصاري، ت ٩٦٢هـ)(٢)؛ على الرغم من أنَّ (الرضي الاسترابادي، ت٦٨٦هـ)، نفى أيَّ وجود لهذه الدلالة، قائلاً:

(*) الجدير بالذكر أنَّ (السيوطي)، في (همع الهوامع)، لم يخصّ الرأي الذي يجيز النسبة إلى الجمع، مطلقا–بالكوفيين. (ينظر: ١٧١/٦).

(١) غنية الطالب: ٤٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي:٢٣٩/١، والمناهج الكافية في شرح الشافية للأنصاري: ٢٣٩/١، المطبوعان بهامش (مجموعة الشافية في علَمي التصريف والخط).

مجلة المهرة للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الحادي عشر- جمادى الأولى ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١
ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

"اعلم أنَّه لا فرق، من حيث المعنى، بين (فَاعَل)، و(تَفَاعَل)، في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدًا، وليس كما يُتَوَهَّم من أنَّ المرفوع، في باب (فاعَل) هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب، بخلاف (تَفَاعَل)؛ ألا ترى إلى قول (الحَسن بن علي- رضي الله تعالى عنهما)، لبعض من خاصمه: سَفِيهٌ لم يَجِد مسافِهًا؛ فإنَّه (رضي الله عنه) سمَّى المقابل له في السفاهة مسافِهًا، وإن كانت سفاهته لو وُجِدَت* بعد سفاهة الأول، وتقول: إنْ شتَمْتَني فلا أُشاتِمُك، ونحو ذلك...".(١)

من خلال تأمُّل قول (الحسن بن علي بن أبي طالب)(٢) رضي الله تعالى عنهما، يبدو لي أنَّ تفسيره يمكن أن يحتمل معنى آخر، مغايرًا لما نَصَّ عليه (الاسترابادي)؛ هو أنَّ هذا السفيه، طبعًا، لم يجد من يجاريه في سفاهته؛ وبناء على هذا المعنى، المحتمَل، يمكن للمسافِه (بكسر الفاء) أن يُوقِع الفعل أولاً، بقصد استثارة حفيظة المسافَه (بفتح الفاء)، ثم يصير فعل المسافهة مشتركًا بينهما. وليس معنى ذلك، بالضرورة، أنَّ السفيه، الذي نفى المتكلِّم وقوع الفعل عليه، لم يكن متَّصفًا بالسفاهة، قبل أن يستفزَّه الفاعل بفعل المسافهة! وما قيل في هذا المثال يُحمَل عليه المثال الآخر: إنْ شتمْتَنِي فلا أُشاتِمُك.

بل إنَّ في القرآن الكريم، وهو الذروة في الفصاحة، من الأفعال المزيدة بألف المفاعلة، الدالة على بدء حدوثها من الفاعل-عددًا من الشواهد، منها على سبيل المثال، قوله تعالى: {**ولا تُقاتِلُوهم عِندَ المسجدِ الحرامِ حتى يُقاتِلُوكم فيه فإنْ قاتَلُوكُم فاقْتُلوهُم كذلكَ جَزاءُ الكافِرِين**}.(٣) فقد اتفق المفسِّرون على أنَّ معنى الفعل (لا تُقاتِلُوهم)، أي: لا تبدَؤُوهم بالقتال.(٤) وكأنَّ (الشدياق)، استلْهَم هذا المعنى، الوظيفي، منهم.

(*) لعل قصدَه: وإنْ كانت سفاهتُه لو وُجِدَت [فهي واقعة] بعد سفاهة الأول.

(١) شرح الشافية: ١/ ٧٣.

(٢) وُلِد في نصف رمضان، سنة ثلاث من الهجرة، وتُوفِّي بالمدينة سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين، وقيل: إحدى وخمسين، ودفن بالبقيع. (ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١/١٥٨)، ولغته يُحتَجُّ بها، لكونه من أهل عصر صدر الإسلام.

(٣) البقرة: ١٩١.

(٤) ينظر: تفسير الطَبَري (جامع البيان في تأويل القرآن): ٢/٥٦٦، و: تفسير القُرطُبي (الجامع لأحكام القرآن): ٢/٣٥١، و: تفسير البحر المحيط: ٢/٧٤.

٢–رأيه في أنَّ الأفعال، المبنيَّة على صيغة (افْتَعَل)، أكثر ما تُستعمَل، في كلام العرب، متعدِّية

يعدِّد (الشدياق) مواضع استعمال الأفعال الثلاثيَّة، المزيدة بحرفَين، والمبنيَّة على (افْتَعَل)، بقوله: "أن يُزاد فيه همزة وتاء، فيصير على وزن (افْتَعَل)، ومضارعه: يَفْتَعِل، ويأتي لازمًا، بمعنى الثلاثي، نحو: ابْتَسَم؛ فإنَّه بمعنى: بَسَم، وللمطاوعة، نحو: جَمَع زَيدٌ المال، فاجْتَمَع، ولمجاراة الثلاثي المتعدِّي، نحو: جَذَب واجْتَذَب، وكَسَب واكْتَسَب، وهو كثير، خلافًا لمن زعم بقلَّته، بل هو أكثر من المطاوعة، يظهر ذلك لمن طالع كتب اللغة، ومنهم من جعله للمبالغة في الثلاثي، بناء على أنَّ زيادة الحروف، تكون زيادة في المعنى".[(١)]

ولعله قصد، من إيراد هذا الحكم، الرد على (ابن الحاجب)، وعدد من شُرَّاح شافيته، الذين رأوا أنَّ صيغة (افْتَعَل) تُستعمَل للمطاوعة، غالبًا[(٢)]، وهي من دلالات الفعل اللازم، أي إنَّ غيرها، من الاستعمالات، ترد قليلة، في كلام العرب. وليته أشار، ولو في هامش كتابه، إلى عدد من كتب اللغة، التي تؤيِّد حكمه، ولا يشفع له، أنَّه هدف من وضع مؤلَّفه هذا، أن يكون خاليًا عن التطويل[(٣)]، وهو قد حاد عنه، في كثير من مواضع كتابه؛ ولا سيَّما أنَّ مثل هذه الأحكام، تتَّصف بصفة (العِلميَّة)، وتحتاج إلى التدليل على صحتها، وليست مجرَّد قواعد (تعليميَّة)، يقاس عليها.

أمَّا قوله: "ومنهم مَن جعَلَه للمبالغة، في الثلاثي، بناء على أنَّ زيادة الحروف، تكون زيادة في المعنى"، فلعلَّه يقصد، ضِمنًا، (سيبويه)، من وافق رأيه من النحويين؛ الذين رأوا أنَّ في الفعل (اكْتَسَب)، معنى زائدًا، على معنى (كَسَب)؛ إذ يقول: "أمَّا (كَسَب)، فإنَّه يقول: أصَاب، وأمَّا (اكْتَسَب)، فهو التصرُّف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب".[(٤)]

(١) غنية الطالب: ١٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٧٨/١، و: شرح الشافية لنقرة كار (ت ٧٧٦هـ): ٢٤٥/١، و: المناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري: ٢٤٥/١، المطبوعان بهامش (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط).

(٣) ينظر: غنية الطالب: ٢.

(٤) كتاب سيبويه: ٧٤/٤، وينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٨٣. والجدير بالذكر أنَّ (الشدياق) يُعَدُّ أول القائلين، في عصر النهضة الحديثة، بأنَّ زيادة المبنى، في الكلمة، تدل على زيادة المعنى. (ينظر: الجوانب اللغوية: ٦١).

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وينقل (السمِين الحلَبيّ)، آراء النحاة والمفسِّرين، في قوله تعالى: {**لها ما كَسَبَتْ وعلَيها ما اكْتَسَبَتْ**}[(١)]، التي فحواها، أنَّهم اختلفوا على رأيين: أحدهما-يرى اختلاف دلالة كلا الصيغتين، والآخر-يرى دلالتهما على معنى واحد.[(٢)] أمَّا هو فقد رجَّح الرأي الأول؛ بناء على أنَّ الأدنى من أفعال الخير تكون للإنسان؛ تكرُّمًا من الله تعالى؛ لأنَّه من كَسبِه، بخلاف العقوبة؛ فإنَّه لا يؤاخذ بها، إلاَّ مَن جَدَّ فيها واجتهد، وهو القول الأظهر عنده.[(٣)]

نظرة اللسانيين المحدثين إلى الحروف الزائدة الواقعة في حشو البنية الصرفية:

من خلال مقابلة مصطلح (التصريف)، في الأفعال والأسماء، العربية، مع غيرها من اللغات الحية، نجد في هذه اللغات ما يشبه مفهوم هذا المصطلح، هو مصطلح (الحشو) Infix، الذي يعد أحد الأقسام الثلاثة، لتصريف الكلمة، فيها. أمَّا القسمان الآخران فهما: (السوابق) Prefix، و(اللواحق) Suffix. [(٤)]

ففي الإنجليزية مثلاً، نجد مظاهر التغيير في البنية الداخلية للكلمة، ترد في جمع عدد من الأسماء، كـ: Foot (قدم)، التي تجمع على Feet، و: Man (رجل)، Woman (امرأة)، اللتين تجمعان على: Men، Women [(٥)]. كما نجد طروء هذه التغييرات أيضا، على عدد من الأفعال المضارعة، حينما تصاغ على صورة الماضي، كالفعلين المضارعين: Teach،Bring ، اللذين يصاغان، في الماضي، بلفظ: Brought، Taught. بيد أن هذه التغييرات الداخلية، لهذه

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/٦٩٩-٧٠١.

(٣) ينظر السابق: ٢/٧٠٠-٧٠١.

(٤) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٨٧، و: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: ٨٥.

(٥) يرى بعض اللسانيين الغربيين أن مورفيم الجمع (Men)، يُدرَج في ضمن المورفيم الصفري (Zero morpheme)، الذي تُعَد دلالته، عندهم، غير ملفوظ بها، غير أن (د.استيتية) يرى أن هذا المورفيم كائن، لا من حيث وجود علامة الجمع، وإنما من حيث مخالفته المفرد (ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ١١٠)، وهو ما أميل أليه. بل إن دلالته ملفوظة في البينة السطحية؛ ويمكن التفريق بين مورفيم المفرد ومورفيم الجمع؛ من خلال تقصير حركة الفونيم (e) في مورفيم الجمع (Men)، والتلفظ بها كحركة الكسر في العربية، أمَّا مورفيم المفرد (Man)، فيُلفَظ بالفونيم (a) فيه، كحرف الألف الممدود، في العربية. وهذا التغيُّر في المورفيم، واقع في حشو الكلمة ((Infex).

الكلمات، في الإنجليزية، ليس لها صيغ محددة، مطردة، يمكن بناء مثيلاتها عليها، كما في العربية، وهو الذي يجعل الصرف العربي، من وجهة نظري، متقدمًا، في هذه الخصيصة، على نظائره من اللغات الحية المعاصرة.

وبناء على ما سبق نجد أن التغيير، الذي يحدث في حشو الكلمة، في عدد من اللغات الغربية (كاللغة الإنجليزية)، يصاحبه تغير في المعنى، شأنها في ذلك شأن التغير الذي يحدث في صيغ الكلمات العربية، كما مُثِّل سابقا بالفعل المبني على صيغة (افْتَعَل).

٣–ميله إلى إدخال مسألة الحروف التي تُزاد، في الرسم، ولا تُنطَق، في ضمن مباحث (الصرف)

تعد مسألة زيادة الحروف، ونقصها، في رسم الكلمة، من المسائل المدرجة، حاليًّا، في دروس (الإملاء). وقد كانت تدرج في مؤلفات النحاة القدامى –ولا سيما في خاتمة مؤلفاتهم–في ضمن باب (الخط)، الذي يرد مختلطا، إمَّا بالدرس الصرفي، لوحده، وإمَّا بالدرسين: النحوي، والصرفي، معًا.

أمَّا الشدياق فقد أدرجها في ضمن الدرس الصرفي، مقتديًا، بطريقة المتقدِّمين، من الصرفيين، كـ (ابن الحاجب)، وغيره. غير أنَّه انماز منهم، بأن أضفى على كتابه شيئًا من خبراته القرائية، في كتب التراث اللغوي، وعمله في نسخ الكتب، في بدء مشواره العلمي –في تأصيل كتابة هذه الهمزات، وإن خالفت القواعد الإملائية المشهورة.

فنجده، مثلًا، يناقش مسألة زيادة الألف في كلمة (مائة)، في ضمن حديثه عن أحكام رسم الهمزة المتوسطة في الكلمة! ويتجلَّى هذا في قوله: " للهمزة أحكام كثيرة، قد اختلف فيها أهل الرسم، وأكثر ما جرى الخلاف في رسمه، لفظة (مائة)، قال في (المطالع النصرية للمطابع المصريَّة) [*]: إنَّ الألف زيدت في (مائة)؛ للفرق بينها وبين (منه)؛ فإنَّ الهمزة في (مائة) تُكتَب ياء؛ لوقوعها مفتوحة، بعد كسرة، حتى يجوز نقطها، والنطق بها ياء حقيقة غيرة مشددة، كما في قول (زرقاء اليمامة): تَمَّ الحَمام مِيَة، فإذا كتبتَ: أخذتُ (مِيَة)، بلا زيادة ألف، اشتبهت بأخذتُ (مِنْه)؛ لأنهم كانوا أولا يتساهلون

(*) ينظر: قواعد الإملاء المسمَّى (المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطِّية): ١٨٧–١٨٨.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

بترك النقط، كما كان في المصحف أولًا، في عصر الخلفاء الراشدين؛ فجعلوا زيادة الألف لمنع الالتباس، ولكنَّهم أبقوها معها، عند التركيب مع الآحاد، في نحو (ثلثمائة، وستمائة)، وأخواتهما، بل أبقاها بعضهم في (مائتين) أيضًا، إلحاقًا للمثنى بالمفرد؛ لعدم تغيُّر الصورة، بخلاف الجمع نحو: مِئات، ومِئين، قال: وحُكي عن (أبي حيّان) أنه قال: وكثيرًا ما أكتب أنا (مِئَة) بلا ألف، مثل كتابة (فِئَة)؛ لأن زيادة الألف خارج (كذا) عن الأقيسة، فالذي اختار كتابتها بالألف، دون الياء، على وجه تحقيق الهمزة، أو الياء، دون الألف، على وجه تسهيلها. قال: وقد رأيت بخط بعض النحاة (مِأَة)، بألف عليها همزة دون ياء، وقد حُكي كتب الهمزة المفتوحة ألفًا، إذا انكسر ما قبلها، عن حُذَّاق النحويين، منهم (الفرَّاء)، رُوي أنَّه كان يقول: يجوز أن تُكتَب الهمزة ألفًا، في كل موضع. (انتهى)، فيكون لكتب (المائة) أربع صور، وهي هذه: مائَة، ومِأة، ومِئَة، ومِيَة، وقد رأيتها مكتوبة بخط (الصغاني)، و(الفيروزآبادي)، وغيرهما، مثل (فِئَة)".[(١)]

من خلال مناقشة (الشدياق) آراء المتقدمين من النحاة، في طريقة كتابة كلمة (مائة)، يبدو أنَّه يقف من آرائهم موقف الحياد، بدليل أنَّه خَلُص إلى أنَّ لهذه الكلمة أربع طرق في كتابتها، من غير أن يرجِّح أيًّا منها.

أمَّا غيره، من الدارسين المحدَثين، فعلى الرغم من تأثر عدد منهم، بما ذكره (الشدياق)، من آراء، نجدهم لم يقفوا على الحياد، كما فعل هو، وإنما رجَّحوا كتابتها من غير ألف.

فنجد (الغلاييني)، يصرّح برأيه في قوله: "من الفضلاء من يكتبها بياء، بلا ألف، هكذا: (مِئَة)، ومنهم من يكتبها بألف، بلا ياء، هكذا: (مِأة). ووجه القياس أن تُكتَب بياء، بلا ألف، وهذا ما نميل إليه. وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تُنقَّط؛ كيلا تشتبه بكلمة (مِنه)، المركَّبة من (مِن) الجارة، وهاء الضمير، كما قالوا".[(٢)] والغريب أنه أورد هذه المسألة تحت عنوان (ما

(١) غنية الطالب: ٤٦-٤٧. وثمة مصادر نحوية وصرفية، ناقشت اختلاف رسم الهمزة في كلمة (مائة)، وعلة زيادة الألف فيها، منها على سبيل المثال: شرح المقدمة النحوية: ٤٣٩-٤٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٢٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٦/٦-٣٢٧.

(٢) جامع الدروس العربية: ٢٧٨/٢.

يُكتَب ولا يُلفَظ)، في ضمن مبحث (الخط)، وهذا المبحث جعله في ضمن مباحث خمسة، تندرج في ضمن باب (الإعلال)، وهو من أبواب الدرس (الصرفي)!

أمَّا (عبد العليم إبراهيم)، فقد أورد مسألة رسم كلمة (مِائة)، في كتابه (الإملاء والترقيم في الكتابة العربية)، في ضمن دروس (الإملاء)، كما درج عليه رواد المنهج (التعليمي)، من الدارسين المحدَثين المختصين بالتأليف في علوم العربية. وعلَّق على هذه المسألة بقوله: "أرى حذف الألف المقحَمة في كلمة (مِائة)؛ إذ لا فرق في النطق بين (مِائة)، و(فِئَة)، و(رِئَة).

ولقد أدى إقحام الألف، بين أحرف (مِئَة)، إلى تحريف نطقها، في مجال التقدير العددي؛ إذ يقول كثيرون من الصيارف، ورجال الإحصاءات (ماية)، بنطق الألف، التي يرونها في الكتابة".[(١)]

وإلى رأي هذين المؤلفين أميل، فيما يخص كتابة كلمة (مِئَة)، بحذف الألف منها، لأنَّ وجودها، في الكتابة، حاليًّا، يؤدي إلى الوقوع في اللبس والغموض، في المعنى، وعدم وضوحه، الذي هو أبرز سمات العربيَّة الفصحى[(٢)].

٤–إبراز ذخيرته القرائية، في طريقة رسم الهمزة المتوسطة على الكلمة

ثم استطرد (الشدياق)، عقب إتمامه الكلام، في طريقة كتابة كلمة (مِئَة) –على غير عادة المؤلفين للمناهج التعليمية، الذين يؤثرون فيها اختصار المادة اللغوية–في الحديث، في طريقة قدامى النحاة واللغويين، لكتابة الهمزة المتوسطة في عدد من الكلمات؛ إذ يقول: "ورأيت في الخطوط القديمة، الصحيحة، (مَسْئُول)، و(مَشْئُوم)، بواوين: أولاهما–مهموزة، وكذا نحو (رُؤُوس)، و(شُؤُون)، ورأيت بخط (الفيروزآبادي)، و(الصبَّان)، لفظة (بقائِي)، وأمثالها، بهمزة وكسرة، بعد ألف، منفصلتين عن الياء، كما هي في المصحف. وكذلك اختلفوا في رسم (الهَيْئَة)؛ فأكثرهم يكتب همزتها بصورة ألف،

(١) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية: ١٢٤.

(٢) ينظر: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ١٠، ١٨، مجلة (مؤتة)، للبحوث والدراسات، المجلد الثاني/العدد الأول (١٩٨٧م). والجدير بالذكر أن د.عبد الفتاح الحموز، مال في بحثه هذا، إلى حذف الألف من كلمة (مائة)؛ لأنها تعد، لديه، من مواضع اللبس في (الرسم الإملائي).

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وفي نحو (يَؤُول)، منهم من يكتبها هكذا، ومنهم من يكتب الهمزة بصورة ألف، وفي مثل (رِدْء)، إذا وقع منصوبًا، منهم من يجعل الهمزة على الألف، ومنهم من يضعها قبلها، ونحو (جُزئَين)، منهم من يكتبها هكذا، ومنهم من يكتب الهمزة بصورة ألف، ومنهم من لا يجعل لها صورة، إلى غير ذلك، مما يطول شرحه.

فلو أن الهمزة رُسِمَت، من الأصل، بصورة حرف مخصوص، لما نَشأ شيء، من هذا الخلاف الذي لا داعي له".[١]

من خلال ما أورده (الشدياق)، في النص السابق، نجده يكتفي بسرد ما اطلع عليه، في كتابات عدد من قدامى النحاة واللغويين، للهمزة المتوسطة في الكلمة، مُبدِيًا لومه إيَّاهم، في عدم توصلهم إلى طريقة توافقية، في كتابتها.

ولا يبدو لي أنَّ اتخاذه مسلك الاستشهاد بكتابة الكُتَّاب القدامى، يصلح لاتخاذه منهجًا علميًّا سليمًا، يُعتَدُّ به، في تقعيد الكتابة العربيَّة، عمومًا، وتقعيد كتابة همزاتها، خصوصًا، وإنما كان الأجدر به أن يُدلِي هو بدلوه، في التأصيل لطريقة، يسيرة مطَّردة لكتابتها؛ وذلك أنَّ الخط في جميع اللغات، يُعَدُّ وسيلة ناقصة، للتعبير عن الصورة السمعية الحيَّة، كما يذهب إلى ذلك علماء الأصوات من المحدَثِين.[٢]

وقد تنبَّه (ابن خلدون)، قديمًا، إلى هذه الميزة، بقوله: "كان الخط العربي، لأول الإسلام، غير بالغ إلى الغاية، من الإحكام، والإتقان، والإجادة، ولا إلى التوسُّط؛ لمكان العرب من البداوة والتوحش، وبعدهم عن الصنائع. وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف؛ حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مُستحكَمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم، ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها...".[٣]

(١) غنية الطالب: ٤٧.
(٢) ينظر: فصول في فقه العربية: ٤١٠.
(٣) مقدمة ابن خلدون: ٣٢٨.

ثم إنَّ إيراد (الشدياق)، طريقة (الفيروزآبادي)، و(الصبَّان)، في كتابة كلمة (بقائِي)، هكذا (بقاءِي)، بهمزة منفردة مكسورة بعد ألف المد، التي اتبعا فيها طريقة خط المصحف الشريف–تُعَدُّ مخالفة لما أصله النحاة والصرفيون، في مؤلفاتهم؛ من أنَّ خطَّه جاء مخالفًا لأقيستهم، التي هي الأكثر.(١) ولهذا قال (ابن درستويه): "خطَّان لا يُقاسان: خط المصحف، والعروض".(٢)

أمَّا قوله بأنَّه رأى في الخطوط القديمة الصحيحة (مَسْئُول)، و(مَشْئُوم)، بواوَين (مَسْؤُول)، و(مَشْؤُوم)، وكذا نحو (رُؤُوس)، و(شُؤُون)... لا أدرى علام اعتمد في تصحيح هذه الخطوط القديمة؟!

وليته بدلًا من انتهاج طريقته هذه، التي تعتمد، أساسًا، على تتبُّع طريقة كتابة المؤلِّفين، القُدامى، والمتأخرين، لمواضع الهمزات في الكلمة، انتهج طريقة قدامى اللغويين، والصرفيين ممن أصَّلوا لكتابة هذه الهمزات، بقواعد مَقِيسة، مطَّردة، رسموها للكُتَّاب، من بعدهم.

فـ (ابن قتيبة)، المتوفَّى في (٢٧٦هـ)، مثلًا، نجده يؤصِّل لطريقة كتابة الهمزة المتوسِّطة على الواو، والألف، بقوله: "مما اختلفوا فيه (مَؤُونة)، و(شُؤُون)، جمع (شَأن)، و(رُؤُوس)، و(رَجُل سَؤُول)، (يَؤُوس)، كتبه بعضهم بواوين، وبعضهم بواو واحدة، وكله حسَن".(٣)

كما أصَّل لطريقة كتابة الهمزة المتوسِّطة، بعد ياء ساكنة، والمختومة بهاء التأنيث، كما في كلمة (الهَيْئَة)، بقوله: "فإن كان قبل هاء التأنيث ياء، أو واو، أو ألف، حذفت الهمزة، نحو (الهَيْئَة)، و(السَوءَة)، و(الفَيْئَة)".(٤)

(١) ينظر: شرح المقدمة النحوية: ٤٠٦.

(٢) همع الهوامع: ٦/ ٣٤١.

(٣) أدب الكاتب: ٢٦٥.

(٤) السابق: ٢٦٧.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

أمَّا إن جاءت الهمزة متطرِّفة، منفردة، بعد حرف ساكن، ككلمة (رِدْء)، المنكَّرة، وما ينحو نحوها، في حالة نصبها، فقد أصَّل (ابن قتيبة)، طريقة كتابتها بقوله: "فإذا كانت في موضع نصب، منوَّن، ألحقتها ألفًا، نحو قولك: أخرجْتُ خَبْئًا، وأخذْتُ دِفْئًا، وبَرَأْتُ بُرْءًا، وقرأْتُ جُزْءًا".(١)

وأمَّا في حال مجيئها متطرِّفة، وتلَتْها علامة التثنية، فقد اكتفى (الشدياق)، بالإشارة، إلى أنَّ طريقة رسمها مُختلَف فيه، كما في كلمة (جُزْئَين)؛ إذ كتبها بعضهم على الياء (نَبْرة)، وبعضهم على ألف، وبعضهم تركها منفردة.

ومن خلال الوقوف على بعض مصادر الصرفيين القدامى، ك (ابن بابِشاذ)، المتوفَّ في (٤٦٩هـ)، نجده يؤصِّل لطريقة كتابتها، لكن ليس مع علامة التثنية، وإنما مع الضمائر المتصلة بها؛ إذ يقول: "فإن اتصل بهذه المتطرِّفة، المتحركة، ضمير، خرجت عن حكم الطرف، وصار حكمها حكم المتوسِّطة، في جميع ما ذكرناه، مثل: هو يَقرَؤُه، ولن يقرَأَه، ولم يقرَأْه، وهو يُقرِئُه السلام".(٤)

وبناء على ما سبق فإنَّ تأصيل قاعدة كتابة الهمزات، ونحوها من الأبواب، المندرجة في ضمن (علم الخط) قديمًا، أو ما اصطلح عليه (علم الإملاء) حديثًا، تبدو لي هي الأجدى للطالب المعاصر، ولا سيما في الكتب ذات الطابع التعليمي.

الخاتمـة:

من خلال دراسة هذا البحث يمكن التوصُّل إلى الآتي:

١. إنَّ مادة كتاب (غُنيَة الطالب ومُنيَة الراغب)، الصرفيَّة، خصَّها مؤلِّفها (أحمد فارس الشدياق)، للطالب المبتدئ، في دراسة اللغة العربية، ولا سيَّما لغير الناطق بها، أصلًا.

(١) السابق: ٢٦٧.

(٤) شرح المقدمة النحوية: ٤٢٧.

٢. على الرغم من أنَّ دروس (الصرف)، في هذا الكتاب صاغها مؤلِّفها، في عمومها، صياغة موجزة، فقد انحرفت صياغته عن هذا النهج، في عدد من المواضع، ومال إلى الإسهاب؛ إمَّا بنقل نصوص من كتب التراث الصرفي، وإمَّا بعرض الخلافات الصرفية بين الصرفيين، وإمَّا بعرض آرائه الخاصة فيها، وهو ما أكسب هذا الكتاب صفة علميَّة، إلى جانب صفته التعليميَّة.

٣. لم ينهج مؤلّف الكتاب طريقة المؤلِّفين المحدَثِين، في تأليف الكتب اللغوية، ذات الطابع التعليمي؛ فيما يخص الإكثار من التمارين التطبيقية، عقب كل درس، وهو ما جعل كتابه، من وجهة نظري، يفتقر لأهم جانب، يحتاج إليه الطالب المبتدئ، في دراسة العربية.

٤. على الرغم من إضافة المؤلِّف، على متن كتابه التعليمي، نصوصًا كثيرة، ليست ضروريَّة لمثل هذا النوع من المؤلَّفات؛ فإنَّ هذه النصوص أظهرت جوانب عميقة، من شخصية المؤلِّف العلميَّة، وبيَّنت مدى طول مراسه، وتفوُّقه، في هذا الفن، وهذا ما جعله يفوق الكثير من أقرانه، سواء ممَّن عاصره، أو ممَّن خَلَف عصره.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، مطبعة الفجالة، مصر، د.ت.

٢. الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي–بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٣. الأسير، يوسف، رد السهم للشهم الأستانة العليَّة: مطبعة الجوائب، ١٢٩١هـ.

٤. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم–بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

٥. الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، المناهج الكافية في شرح الشافية، المطبوع بهامش (مجموعة الشافية في علَمي التصريف والخط)، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

٦. ابن بابَشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، شرح المقدِّمة النحوية، تح: د. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٧٨م.

٧. الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، شرح الشافية المطبوع بهامش (مجموعة الشافية في علَمي التصريف والخط)، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

٨. الجياني، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٩. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٩٤م.

١٠. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

١١. الحلواني، محمد خير، الواضح في علم الصرف، دمشق: دار المأمون للتراث، ط٤، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٢. حواشي ابن برّي وابن ظفر على دُرّة الغوّاص في أوهام الخوَاص، تح: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة-القاهرة، مصر، ط،: ١٤١١هـ= ١٩٩٥م.

١٣. أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، وزكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

١٤. الخفاجي، أحمد شهاب الدين (ت ١٠٦٩هـ= ١٦٥٨م)،شرح دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخَوَاص القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط١، ١٢٩٩هـ.

١٥. ابن خلدون، عبد الرحمن (٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

١٦. خليل، حلمي، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية–الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م.

١٧. الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٤٠هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، د.ت.

١٨. الزركان، محمد علي، الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، دار الفكر–دمشق، سورية، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٩. الزركلي، خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء، من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين–بيروت، لبنان، ط١٤، شباط/فبراير ١٩٩٩م.

٢٠. زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة–بغداد، العراق، ط، ١٩٨٦م.

٢١. زيدان، جرجي، بناة النهضة العربية، دار الهلال، د.ت.

٢٢. زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة، ٢٠١٣م.

٢٣. ستيتية، سمير شريف، اللسانيات–المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.

٢٤. سقال، ديزيره، الصرف وعلم الاصوات، دار الصداقة العربية–بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

٢٥. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم-دمشق، سورية، د.ت.

٢٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٧. السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٢٨. الصاغاني، حسن بن محمد (ت ٦٥٠هـ)، العُباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: د. فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط١: ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٢٩. الطبري، محمد بن يزيد (ت ٣١٠هـ)،تفسير الطَبَري (جامع البيان في تأويل القرآن) تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٣٠. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٦، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣١. عبد الدايم، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (١٥٨)، الحولية الحادية والعشرون، مجلس النشر العلمي (جامعة الكويت) –الكويت، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٣٢. العصيمي، خالد بن سعود بن فارس، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار التدمُرِيَّة، ط٢، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٣٣. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (ت ٦١٦هـ)،اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، مصر، ط١: ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٩م.

٣٤. العكيلي، حسن منديل حسن، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار الضياء للنشر والتوزيع–عمّان/ الأردن، ط١: ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٣٥. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، اعتنى به: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون–بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٣٦. فارس، أحمد (ت ١٣٠٥هـ= ١٨٨٧م)، غُنية الطالب ومُنية الراغب (في الصرف، والنحو، وحروف المعاني). مطبعة الجوائب بالأستانة العليَّة، ط٢، ١٣٠٦هـ.

٣٧. الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد (٩٧٢هـ)، شرح الحدود النحوية تح: محمد الطيب الإبراهيم، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٣٨. فنديك، أدورد، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، صححه: محمد علي الببلاوي، الفجالة، مصر، مطبعة التأليف (الهلال)، ١٣١٣هـ= ١٨٩٦م.

٣٩. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٤٠. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة–بيروت، لبنان، د.ت.

٤١. القرطبي، عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)،تفسير القُرطُبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار إحياء التراث العربي–بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٤٢. كار، نُقْرَة (ت ٧٧٦هـ)، شرح الشافية المطبوع بهامش (مجموعة الشافية في علَمي التصريف والخط)، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية–بيروت، لبنان، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

٤٣. ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية–الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٨٥م.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

٤٤. ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف-القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٢م.

٤٥. مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة (مؤتة)، للبحوث والدراسات، المجلد الثاني/العدد الأول (١٩٨٧م)

٤٦. موسى، محمد عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء-عمان، الأردن، ط١: ٢٠٠٢م.

٤٧. النووي، محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، د.ت.

٤٨. الهوريني، نصر، قواعد الإملاء (المسمَّى: المطالع النَصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطِّية)، تح: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة-بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤٩. يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٥٠. يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تح: د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية بحلب-حلب، سورية، ط١، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.